برنامج الأغذية العالمي
Programme Alimentaire Mondial
World Food Programme
Programa Mundial de Alimentos

المجلس التنفيذي

الدورة السنوية

روما، ١٨-٢١/٥/١٩٩٨

التقارير السنوية

البند ٣ من جدول الأعمال

التقرير السنوي المقدم من المجلس التنفيذي إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي وإلى مجلس منظمة الأغذية والزراعة عن أنشطة المجلس لعام ١٩٩٧

A

Distribution: GENERAL
WFP/EB.A/98/3-B
20 April 1998
ORIGINAL: ENGLISH

لدواعي الاقتصاد طبعت هذه الوثيقة في عدد محدود من النسخ، فالمرجو من السادة أعضاء الوفود والمراقبين أن يكتفوا بهذه النسخة أثناء الجلسات وألا يطلبوا نسخا إضافية منها إلا للضرورة القصوى.

مذكرة للمجلس التنفيذي

الوثيقة المرفقة مقدمة للمجلس التنفيذي لينظر فيها ويجيزها

وفقا لقرارات **المجلس التنفيذي** المتعلقة بأساليب عمله التي اتخذها في دورة انعقاده العادية الأولى لعام ١٩٩٦، فان وثائق العمل التي أعدتها **الأمانة** لتقدم **للمجلس** قد روعي فيها عنصرا الإيجاز وعرض المسائل بشكل يسهل أمر البت فيها واتخاذ القرار بشأنها. ويجب أن تدار أعمال **المجلس التنفيذي** بأسلوب عملي يقوم على التشاور المستمر بين أعضاء الوفود و**الأمانة** التي لن تدخر وسعا في وضع هذه التوجيهات موضع التنفيذ.

تدعو **الأمانة** أعضاء **المجلس** الذين يرغبون في إبداء بعض الملاحظات أو لديهم استفسارات تتعلق بمحتوى هذه الوثيقة الاتصال بموظفي **برنامج الأغذية العالمي** المذكورة أسمائهم أدناه، ويستحسن أن يتم الاتصال قبل ابتداء اجتماعات **المجلس التنفيذي**. إذ أن الغرض من هذه الترتيبات هو تسهيل عمل **المجلس** عند النظر في الوثائق في الجلسات العامة.

الموظفان المسؤولان عن الوثيقة هما:

أمين **المجلس التنفيذي**: V. Sequeira رقم الهاتف: 6513-2603

رئيس وحدة العلاقة بين المنظمات: L. Echecopar رقم الهاتف: 6513-2326

الرجاء الاتصال بأمين الوثائق إن كانت لديكم استفسارات تتعلق بإرسال الوثائق المتعلقة بأعمال **المجلس التنفيذي** أو استلامها وذلك على رقم الهاتف التالي: (6513-2641).

ملاحظة استهلالية

١- كما كان هو الحال في عام ١٩٩٦، يتسق نموذج التقرير الحالي مع جهود برامج **الأمم المتحدة** التي تستهدف استخدام نموذج موحد في التقارير المقدمة إلى **المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة**، ويراعي هذا النموذج قرار **المجلس التنفيذي** الداعي إلى إعداد وثائق موجزة تُيسر مهمة اتخاذ القرار ودعوته إلى تكامل الجهود وتجنب التكرار.

٢- ويراعي التقرير إلى جانب ذلك الأحكام الداعية للتقليل من عدد الوثائق ومعاملة جميع اللغات الرسمية في المنظمة على قدم المساواة تطبيقا لقرار **الجمعية العامة** رقم ٢١٤/٥٢، لا سيما الفقرة (٧)، التي تحث جميع الهيئات الحكومية الدولية على أن تكون وثائقها أقصر مما عليه الحال الآن عندما يتسنى لها ذلك.

٣- يشمل تقرير المديرة التنفيذية متابعة تنفيذ قرارات **الجمعية العامة** و**المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة**، وبما أن تقرير المديرة التنفيذية سيحال، بعد أن يجيزه **المجلس التنفيذي**، إلى **المجلس الاقتصادي والاجتماعي** وإلى **مجلس منظمة الأغذية والزراعة**، فإن التقرير الحالي سيكتفي، تجنبا للتكرار، بالتركيز، حصرا، على نشاط **المجلس التنفيذي**.

٤- وسينظر في هذا التقرير تحت البند (٣-ج) من جدول أعمال الدورة الموضوعية **للمجلس الاقتصادي والاجتماعي** لعام ١٩٩٨ "الأنشطة التنفيذية **للأمم المتحدة** في مجال التعاون الدولي من أجل التنمية". كما سيعرض هذا التقرير على الدورة الخمسين بعد المائة لمجلس **منظمة الأغذية والزراعة** تحت البند "**برنامج الأغذية العالمي**: التقرير السنوي **للمجلس التنفيذي**" من جدول الأعمال المؤقت.

معلومات أساسية

٥- وفي عام ١٩٩٧، كانت البلدان الستة والثلاثون، التي انتخبها **المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة** و**مجلس منظمة الأغذية والزراعة**، لعضوية **المجلس التنفيذي** هي:

الجزائر، وأنغولا، وبنغلاديش، وبلجيكا، والبرازيل، وبوروندي، والكاميرون، وكندا، والصين، وكوبا، والدانمرك، والسلفادور، وإثيوبيا، وفرنسا، وألمانيا، وهاييتي، والمجر، والهند، وإندونيسيا، وإيران وإيطاليا، واليابان، والأردن، وموريتانيا، والمكسيك، وهولندا، ونيجيريا، والنرويج، وباكستان، وباراغواي، والسنغال، وسلوفاكيا، وسويسرا، وتونس، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة الأمريكية.

٦- وانتخب **المجلس التنفيذي** وفقا للائحة الداخلية وطرق العمل التي اعتمدها في عام ١٩٩٦، من بين ممثلي البلدان الأعضاء فيه **هيئة مكتب** تتألف من خمسة أعضاء بواقع عضو واحد عن كل قائمة انتخابية من القوائم ألف إلى هاء المعتمدة في **البرنامج**. وتكونت هيئة المكتب كما يلي: فرنسا (القائمة دال) رئيسا، الهند (القائمة باء) نائبا للرئيس، السلفادور(القائمة جيم)، المجر (القائمة هاء)، موريتانيا (القائمة ألف).

٧- وفي عام ١٩٩٧، عقد **المجلس التنفيذي** أربع دورات، دورة سنوية وثلاث دورات عادية، وسبق كل دورة اجتماعات تمهيدية غير رسمية ومفتوحة العضوية لإطلاع جميع الأعضاء والمراقبين على بنود جدول الأعمال التي تستدعي توجيهاً في مجال السياسات، أو اتخاذ قرار، أو الأمرين معاً.

٨- وتطبيقا لأساليب العمل المرعية اختار **المجلس** مقررا لكل دورة من الدورات. وقدمت في نهاية كل دورة وثيقة تشتمل على القرارات والتوصيات التي اتخذت في الدورة لأعضاء **المجلس** لمراجعتها. كما أعد المقرر لكل دورة ملخصا بأعمال الدورة اعتمده أعضاء **المجلس** في الدورة التي تلتها. ولقد أحيلت هذه الوثائق إلى **المجلس الاقتصادي والاجتماعي** وإلى **مجلس منظمة الأغذية والزراعة** في شكل ملحق لهذا التقرير.

مسائل الجهاز الرئاسي

تعديل النظام الأساسي والنظام المالي للبرنامج

٩- خضع النظام الأساسي والنظام المالي **للبرنامج** إلى فحص مطول ومفصل قامت به جماعة العمل مفتوحة العضوية التي أنشأها **المجلس**. وقد هدفت هذه المراجعة لتحقيق الأغراض الثلاثة التالية: تعديل النظام الأساسي حتى لا يتعارض مع أحدث القرارات التي اتخذتها **منظمة الأمم المتحدة ومنظمة الأغذية والزراعة**، (ولاسيما قرار **الجمعية العامة** رقم ١٦٢/٤٨، الصادر في ١٩٩٣/١٢/٢٠ وقرارها رقم ٨/٥٨ الصادر في ١٩٩٥/١١/١)، وإزالة الأحكام التي أبطلت أو عفا عليها الزمن، ولجعل قرارات **المجلس التنفيذي**، والمسؤوليات والمهام المطلوب من **البرنامج** تحقيقها واضحة في صلب النظام الأساسي.

١٠- وأدت جماعة العمل مفتوحة العضوية مهمتها في حوار وثيق مع **الأمانة**، واستعانت بمساعدة المستشار القانوني **لمنظمة الأغذية والزراعة**. كما انتفعت من مشورة وتعليقات مكتب الشؤون القانونية في **منظمة الأمم المتحدة**، من خلال المستشار القانوني **لمنظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأغذية العالمي**.

١١- ولقد نظر **المجلس** التنفيذي في دورته العادية الثانية لعام ١٩٩٧ في تقرير جماعة العمل مفتوحة العضوية المكلفة بتعديل النظام الأساسي والنظام المالي **للبرنامج** والنص المقترح للنظام الأساسي واللائحة العامة. وقرر **المجلس** بتوافق الآراء ما يلي:

- يطلب من **المجلس الاقتصادي والاجتماعي** و**مجلس منظمة الأغذية والزراعة** إقرار النص المقترح للنظام الأساسي وتوصية **الجمعية العامة** و**مؤتمر منظمة الأغذية والزراعة** باعتماده؛
- إقرار اللائحة العامة بشكل مؤقت على أن تجاز رسميا بعد أن تعتمد **الجمعية العامة** و**مؤتمر منظمة الأغذية والزراعة** النظام الأساسي المقترح. وأن تطبق اللائحة العامة مؤقتا انطلاقا من ذلك التاريخ على أن يقرها **المجلس** نهائيا في أول دورة له تلي اعتمادها من قبل الهيئتين المذكورتين.

١٢- وفي وقت لاحق من ذلك العام، نظر **المجلس** في تقرير جماعة العمل وفي النص المقترح للنظام المالي. وأثنى على مجهودات رئيس الجماعة وعلى أعضائها، وأقر النص المقترح للنظام المالي مؤقتا ليسري مفعوله في ١٩٩٨/١/١، وقرر **المجلس** إقرار النظام المالي نهائيا بعد أن تعتمد **الجمعية العامة** و**مؤتمر منظمة الأغذية والزراعة** النظام الأساسي المقترح.

١٣- ولقد اعتمد **المجلس الاقتصادي والاجتماعي** النظام الأساسي في قراره رقم (١٩٩٧/٢١٧ الصادر في ١٩٩٧/٧/٨) واعتمده مجلس **منظمة الأغذية والزراعة** في دورته الثانية عشرة بعد المائة ، كما اعتمده مؤتمر **منظمة الأغذية والزراعة** في قراره رقم (١٩٩٧/١١ الصادر في ١٩٩٧/١١/١٧)، واعتمدته **الجمعية العامة** في قرارها رقم (٤٤٩/٥٢ الصادر في ١٩٩٧/١٢/١٨) ولقد دخل حيز التنفيذ في ١٩٩٨/١/١.

تعيين المراجع الخارجي للبرنامج عن الفترة من يوليو/تموز ١٩٩٨ حتى يونيو/حزيران ٢٠٠٢

١٤- قرر **المجلس** تعيين ديوان المراجعة الفرنسي مراجعا خارجيا لحسابات **البرنامج** لفترة ثانية لتغطي الفترة المالية ١٩٩٨-١٩٩٩ والفترة المالية ٢٠٠٠-٢٠٠١. كما قرر عدم زيادة تكاليف المراجعة، بل خفضها إذا أمكن ذلك. واعتمد **المجلس** اقتراح المديرة التنفيذية الذي ينص على اختيار المراجع الخارجي وفقا لعملية تنافس بين المتقدمين. وستحدد **هيئة مكتب المجلس** الإجراءات والمعايير التي ينبغي تطبيقها عند إجراء التنافس لاختيار المراجع الخارجي في المستقبل وأن تشرف على العطاءات ثم يحدد **المجلس** الجهة التي يقع عليها الاختيار بتوافق الآراء، وإن تعذر ذلك عن طريق التصويت السري. وقرر **المجلس** أيضا توسيع نطاق التنافس تشجيع الدول النامية على المشاركة في المنافسة.

قضايا السياسات

التقرير السنوي للمديرة التنفيذية

١٥- اعتمد **المجلس** التقرير السنوي للمديرة التنفيذية لعام ١٩٩٦ وأشار إلى ضرورة ابتدار مناقشات بشأن قضايا تزايد المساهمات الموجهة التي تغيير من الطبيعة متعددة الأطراف لعمل **البرنامج**.

١٦- أثنى **المجلس** على الشكل الجديد لإعداد التقرير وأشار إلى أهمية ما يلي:

- تزايد المساهمات الموجهة؛
- ضرورة ضمان موارد كافية للأنشطة الإنمائية؛
- ضرورة التعاون فيما بين الوكالات، لاسيما على المستوى الميداني، والعلاقة مع المنظمات غير الحكومية؛
- ضرورة تحديد المستفيدين؛
- تقييم جدوى جهود **البرنامج** في مجال استقطاب الدعم والاتصالات.

١٧- وحث **المجلس** **البرنامج** على مواصلة جهوده الرامية لتخصيص ٩٠ في المائة من موارده لبلدان العجز الغذائي ذات الدخل المنخفض، وما لا يقل عن ٥٠ في المائة منها لأقل البلدان نموا.

١٨- ورحب **المجلس** بتركيز التقرير على دور النساء في الأنشطة التي يدعمها **البرنامج**. وأثني على **البرنامج** لعملية الإصلاح الجارية ولمنهاج اللامركزية، وعلى مجهودات لزيادة المساءلة المالية, واقترح أن تشمل التقارير السنوية في المستقبل المقترحات التي ترد أثناء مداولات **المجلس**.

مسائل أخرى في مجال السياسات

١٩- **المجلس التنفيذي** خلال العام أربعة قضايا مهمة قدمتها **الأمانة** في شكل وثائق:

دور البرنامج في دعم البلدان على إنشاء وإدارة برامجها الوطنية للمساعدات الغذائية

٢٠- عبر **المجلس** عن رضاه عن ما اعتبره متابعة لتنفيذ "بيان رسالة **البرنامج**" وخطة عمل "مؤتمر القمة العالمي للأغذية". ووافق على التدابير المقترحة لدعم البرامج الوطنية للمساعدات الغذائية، مع دعوة **البرنامج** لتبني منهاج يقوم على الاستجابة للطلب في هذا المجال ويراعي الظروف الخاصة بكل بلد.

٢١- وأشار **المجلس** أيضا إلى أهمية دور **البرنامج** في إبداء المشورة والمساعدة الفنية في إطار استراتيجيات الإنهاء التدريجي لأنشطة **البرنامج**، وفي تسهيل المشتريات الملحية والصفقات الثلاثية. وحث **البرنامج** على تشجيع التبادل على المستوى الإقليمي وتعزيز تبادل الدروس المستفادة من مختلف البرامج الوطنية للمساعدات الغذائية.

سياسات استخدام أغذية البرنامج لأنشطة الإغاثة والتنمية

٢٢- نسبة لأنه قد مضى وقت طويل منذ أن ناقش **المجلس** موضوع استبدال السلع بالنقد فقد قرر **المجلس** النظر في هذا الموضوع خلال عام ١٩٩٧. واعتمد **المجلس** في دورته السنوية توصية **الأمانة** بأن يكون استبدال السلع بالنقد في المستقبل، هو الاستثناء وليس القاعدة. وقرر **المجلس** أيضا الآتي:

- بعد تطبيق سياسات الموارد والتمويل طويل الأجل من المفترض أن تكون ضرورة استبدال السلع بالنقد بسعر السوق للوفاء بتكاليف الدعم لسلع **البرنامج** الموزعة مباشرة في تدخلات **البرنامج** الغذائية قد انتفت. ولكن نسبة لان بعض الجهات المانحة قد لا تستطيع توفير الموارد النقدية اللازمة لهذا الغرض أو لتأخر وصولها، وفي حالة عدم وجود أي بديل آخر للتمويل يمكن اللجوء إلى حل استبدال السلع بالنقد.
- ينبغي أن تدار عمليات بيع السلع الغذائية على أساس سعر السوق لتمويل سلع غذائية توزع مباشرة على المستفيدين تماما مثلما تدار عمليات البيع بسعر السوق لأغراض أخرى، وينبغي أن تكون فعاليتها التكاليفية ثابتة. ويجب أن لا يؤثر بيع السلع المستوردة في السوق العادية للبلدان المستفيدة.
- **للبرنامج** أن يستبدل السلع بالنقد لصالح الجهات المانحة في شكل خدمة ثنائية إذا لم يتعارض التدخل مع البرامج الجارية و" بيان رسالة **البرنامج**"، وإذا لم يخل بالسوق المحلية، أو يؤثر في الواردات، أو يثبط الأسعار، أو يخالف مبادئ **منظمة الأغذية والزراعة** الخاصة بتوافر الفائض.

٢٣- قرر **المجلس** أنه ينبغي على مذكرات الاستراتيجية القطرية أن تعكس المبررات الداعية للجوء لعملية استبدال السلع بالنقد وطرق تنفيذها العملية، عند ضرورة ورود استبدال السلع بالنقد في أنشطة برنامج قطري ما؛ وأنه على **البرنامج** ألا ينفذ مشروعات تتطلب اللجوء لاستبدال السلع بسعر السوق المفتوحة لتمويل أنشطة ليست ذات صلة مباشرة بالمساعدات

الغذائية، وعندما يكون توليد الأموال هو الهدف الرئيسي؛ وأنه انسجاما مع الممارسات السابقة، على **البرنامج** أن يستبدل السلع في دوائر السوق المحدودة التي تكون فيها هذه العملية هي أفضل الطرق. وينبغي النظر لاستبدال السلع بالسلع على أساس أنها ممارسة أخرى تختلف عن استبدال السلع بالنقد.

٢٤- وإلى جانب ذلك، قرر **المجلس** أن على **البرنامج** أن يتيقن في حالات الطوارئ أن عملية استبدال السلع بالنقد في ذاتها تنطوي على منافع تزيد عن تحويل الدخل للمستفيدين، وعندما لا تكون الأموال المتولدة عن بيع الأغذية هي الهدف الأساسي لعملية البيع.

تدابير لتعزيز أنشطة البرنامج في أفقر البلدان

٢٥- رحب **المجلس** بعملية تحليل العقبات التي تعوق تركز الأنشطة في أفقر البلدان، وشدد على أن المعونة الغذائية تبدو كما لو أنها أنسب الوسائل في حالات البلدان التي تتبنى إستراتيجيات للأمن الغذائي. ودعم **المجلس** بشدة التزام **البرنامج** بدعم القدرات الوطنية لوضع برامج فعالة للمساعدات الغذائية. إن أجراء تحليل أكثر شمولا للمساهمات المتوقعة للنظراء وتقدير التكاليف من شأنه أن يساهم في فحص أفضل للاحتياجات لبناء القدرات وفي تحديد أنسب الشركاء.

٢٦- قرر **المجلس** أن على **البرنامج** أن يطبق الإستراتيجيات التالية في أقل البلدان نموا، بعد أن يوافق **المجلس** عليها، وهذه الاستراتيجيات قائمة على التحليل المؤيد لها في البرامج القطرية المستقبلية: (أ) الاستثمار في تنمية قدرات أقل البلدان نموا لتمكينها من استخدام برامج المساعدات الغذائية بفعالية؛ (ب) المزيد من استخدام مرافق تمويل الأغذية والمشروعات التجريبية؛ (ج) دعم وصيانة خدمات البنيات الأساسية الحكومية عن طريق المساعدات الغذائية في الحالات التي يكون فيها هذا النوع من التدخلات أساسيا في حل مشاكل الفقراء رقيقي الحال. (د) العمل بشكل وثيق مع منظمات الأمم المتحدة الأخرى، والجهات المانحة الثنائية، والمنظمات غير الحكومية لتعزيز أنشطة **البرنامج** الإنمائية واستخدام المعونة الغذائية بأفضل الطرق في أقل البلدان نموا.

تقديم المساعدة للأمهات والأطفال في الأعمار الحرجة من حياتهم

٢٧- رحب **المجلس** بهذه الوثيقة التي ، التي تنسجم مع "بيان رسالة **البرنامج**" وتبين أن التغذية السليمة ذات أهمية قصوى بالنسبة للأطفال الصغار والحوامل والمرضعات. وأكد **المجلس** على ضرورة العمل في شراكة مع منظمات **الأمم المتحدة** الأخرى، والجهات المانحة الثنائية، والمنظمات غير الحكومية؛ وعلى ضرورة وضع إستراتيجيات مناسبة للإنهاء التدريجي لأعمال **البرنامج** استنادا على مؤشر مثل معدل الوفيات، ومعدل النمو الاقتصادي، والتقدير المنتظم للقدرات الوطنية من أجل تحمل المزيد من المصروفات المالية وغيرها من أشكال الدعم لبرامج التغذية، ووجه **المجلس** أيضا أن تكون تدخلات التغذية التكميلية مصحوبة بتدابير تزيد من الأمن الغذائي الأسري لأقصى حد ممكن.

٢٨- وتبعا للسياسات والمبادئ التشغيلية التي وردت في الوثيقة المذكورة أعلاه، طلب **المجلس** من الأمانة وضع مبادئ توجيهية تأخذ في الاعتبار الموضوعات الرئيسية مثل الاستخدام الأمثل للأغذية المقواة، وإنتاج الأغذية المخلوطة المناسبة محليا حيثما كان ذلك ممكنا ، واتخاذ التدابير التي تحث على الرضاعة الطبيعية، ووضع الترتيبات لقياس آثار مكون التغذية التكميلية، ووضع آليات لاسترجاع المعلومات للتيقن من انتفاع **البرنامج** بالدروس المستفادة.

المزيد من تدابير الإصلاح والإنعاش في البرنامج

٢٩- نظر **المجلس** في دورته السنوية في وثيقة عن تدابير الإصلاح والتنشيط في **برنامج الأغذية العالمي**. وأعرب عن ارتياحه للإصلاحات والتحسينات الكبيرة التي أدخلت، وحث على مواصلة هذه الجهود. وأشار على وجه خاص إلى تعديل مذكرة التفاهم بين **البرنامج** ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وعن العمل الجاري لتعديل مذكرة التفاهم مع **منظمة اليونيسيف**، ومشاركة **البرنامج** في أعمال اللجنة الدائمة بين المنظمات تحت إشراف منسق الإغاثة في حالات الطوارئ، وتطبيق اللامركزية في توزيع الموظفين وتفويض السلطات. وطلب **المجلس** أن يقدم له في المستقبل تقييما لآثار عملية اللامركزية في الفعالية التشغيلية.

تقارير التقييم

٣٠- تطبيقا للأوليات الإستراتيجية العامة **للبرنامج** عكست أعمال مكتب التقييم في **البرنامج** في الفترة موضوع هذا التقرير نقلة في عمل ذلك المكتب من تقييم المشروعات الإنمائية إلى تقييم عمليات الإغاثة وإلى الدراسات بحسب المواضيع للتدخلات الإنمائية وتدخلات الإغاثة، ولقد نظمت عمليات التقييم هذه في تعاون وثيق مع مكاتب **البرنامج** القطرية والسلطات الحكومية، وأجريت بالاشتراك أو بالتعاون مع منظمات أخرى من منظمات **الأمم المتحدة** والمنظمات غير الحكومية.

٣١- أخذ **المجلس** علما بتسعة تقارير تقييم وعلق عليها بتوسع، أربعة من بين هذه التقارير تناولت عمليات طوارئ أو علميات إغاثة ممتدة، وتناول اثنان منها مشروعات إنمائية، واختصت ثلاثة بدراسة موضوعات بعينها، وإلى جانب ذلك، فقد أشار إلى التوصيات الواردة في هذه التقارير واعتمد خطة الأمانة للاستمرار في تضمين الدروس المستفادة في إستراتيجيات وعمليات **البرنامج**.

٣٢- ولاحظ **المجلس** على وجه الخصوص أن الاتجاهات الإيجابية التالية قد استخلصت من تقارير التقييم: (أ) منح المنهاج الذي محور البشر المزيد من الاهتمام كذلك نهج مشاركة المجتمعات المحلية مع ضمان المعايير الأساسية للسلامة الفنية للأنشطة، (ب) التقدم المحرز الكبير في التركيز على قضايا الجنسين في الأنشطة التي يدعمها **البرنامج** (ج) الارتفاع الهائل في نسبة النساء المستفيدات بشكل رئيسي من المعونة الغذائية إلى جانب مشاركة النساء في إدارة الأغذية التخطيط للانتفاع بها.

٣٣- ومن بين الدروس المستفادة من عمليات التقييم التي أجريت في عام ١٩٩٧ نجد ما يلي: المعونة الغذائية ذات أهمية كبرى وتفضل على النقد يتعذر الحصول على الأغذية (في حالات فشل الأسواق) وهي ذات فائدة في معالجة بعض حالات العجز التغذوي الخاصة وحالات النقص في المغذيات الدقيقة عندما يكون توزيع الغذاء داخل الأسرة غير متساو.

٣٤- برهنت المعونة الغذائية على أنها حافز مفيد في مشروعات إدارة الموارد الطبيعية، لا سيما عندما يشارك المستفيدون أنفسهم في تحديد الأنشطة والتخطيط لها وفي تنفيذها. لأن ذلك يحفزهم بشكل كبير لتطبيق التدابير اللازمة ولتنفيذ العمل بأنفسهم، ومن شأن ذلك أن يضمن استمرارية **البرنامج** بكامله.

٣٥- إن من شأن استبانة الأهداف جيدا والتحديد المناسب للمستفيدين استنادا على التقدير السليم للقدرات الوطنية والتزام الحكومات، والرصد الفعال وتقييم الآثار أن تسهل من تنفيذ المشروعات والبرامج. ويصدق ذلك أيضا على الاستبانة

المبكرة لمؤشرات الأداء التي تساعد على الرصد والتقييم الدقيق للبرامج والمشروعات. وحتى يمكن الاستناد على ما أنجز، ينبغي أن تتضمن عمليات الرصد والتقييم الجارية مؤشرات لنقد النوعية لتساعد في قياس إدراك الناس للمشروع والفوائد التي تحققت.

٣٦- تبين **للمجلس** أن التخطيط لأنشطة إعادة التأهيل وتنفيذها في المراحل المبكرة لعمليات الإغاثة في البلد المضيف للاجئين وفي مواطنهم الأصلية يعزز من فرص نجاح العملية وآثارها. ولتحقيق ذلك يتوجب إيجاد توازن بين الموارد من الأغذية والموارد غير الغذائية في أكثر مرحلة مبكرة ممكنة من مراحل العملية.

مسائل الموارد والمالية

الخطة الاستراتيجية والمالية

٣٧- أجاز **المجلس** التوجه العام للخطة الإستراتيجية والمالية للفترة ١٩٩٨-٢٠٠١، وأشار إلى أنها تعكس أولويات **البرنامج** الإستراتيجية بشكل واضح، وأنها تعالج القضايا الحقيقية. وأكد على اعتماد الأولويات الإستراتيجية القائمة على المنهاج الذي يركز على الناس في أنشطة المعونة الغذائية، مع الإشارة إلى أهمية بعض القضايا مثل: زيادة أنشطة **البرنامج** الإنمائية في أقل البلدان نموا، التفاوض بشأن تقاسم التكاليف حكومات البلدان المستفيدة وإعادة تخصيص الالتزامات في تعاون تام مع حكومات البلدان المستفيدة، والمزيد من التعاون العملي مع وكالات **الأمم المتحدة** وشركائها.

٣٨- شدد **المجلس** على ضرورة توسيع النقاش فيما يتعلق بالدور متعدد الأطراف **للبرنامج** في إطار مراجعة سياسات الموارد والتمويل طويل الأجل المزمعة. وأشار أيضا إلى أن معالجة مسألتي الجوع والفقر الأساسيتين كانت الموضوع المحوري لإعلان روما من أجل الأمن الغذائي العالمي، وإلى أن للتنمية دورا أساسيا في التخفيف من آثار الطوارئ.

٣٩- أجاز **المجلس** ميزانية موحدة بلغت حوالي ٢,٦ مليار دولار[١]، تضمنت القدر المناسب من تكاليف دعم البرامج والإدارة للفترة المالية ١٩٩٨-١٩٩٩.

٤٠- وأوصى **المجلس البرنامج** بتضمين ملاحظات **اللجنة الاستشارية للأمم المتحدة لشؤون الإدارة والميزانية ولجنة المالية في منظمة الأغذية والزراعة** عند وضع الخطة الإستراتيجية والمالية القادمة.

تقرير أداء الميزانية لعام ١٩٩٦

٤١- أوصى **المجلس** في دورته السنوية لعام ١٩٩٧، بعد أن أخذ علما بتقرير أداء الميزانية لعام ١٩٩٦، بأن يعد **البرنامج**، كل سنتين، تقريرا شاملا لأداء الميزانية في جميع أنشطة **البرنامج**. وينبغي أن يتضمن التقرير تفاصيل تبين تمويل مصروفات دعم البرامج والإدارة في شكل يمكن **المجلس** من تقييم تنفيذ مقترحات الميزانية المجازة أصلا وأسباب تعديل التقديرات الأصلية، وتوقعات العجز في مرحلة تنفيذ العمليات.

(١) جميع القيم النقدية محسوبة بدولار الولايات المتحدة الأمريكية.

٤٢- طلب **المجلس** من المديرة التنفيذية تقديم وثيقة بشأن إيرادات سعر الفائدة في دورة قادمة، وتطبيقا لقرار الدورة الأربعين **للجنة سياسات المعونة الغذائية وبرامجها** كرر على ضرورة أن يطبق **البرنامج** على جميع الجهات المانحة مبدأ الاستعادة الكاملة لتكاليف الدعم غير المباشر.

الرقم المنشود للتعهدات (١٩٩٩-٢٠٠٠)

٤٣- أجاز **المجلس** في دورته السنوية مقترح المديرة التنفيذية بشأن الرقم المنشود للتعهدات للفترة ١٩٩٩-٢٠٠٠ للبرامج الإنمائية البالغ مليار واحد من الدولارات (٢,١ مليون طن من الأغذية). وأوصى بأن يقترح على **المجلس الاقتصادي** و**الاجتماعي** و**مجلس منظمة الأغذية** و**الزراعة** اعتماد هذا الرقم المنشود.

٤٤- وفي وقت لاحق من العام، صرحت **الجمعية العامة للأمم المتحدة** بقرارها رقم ٥٢/٢٠٣ (الصادر في ١٩٩٧/١٢/٤) الأجهزة الرياسية لكل من **برنامج الأمم المتحدة الإنمائي**، **وصندوق الأمم المتحدة لرعاية الطفولة**، **وصندوق الأمم المتحدة للسكان** و**برنامج الأغذية العالمي** باعتماد رقم منشود محدد قابل للتحقق للموارد للأنشطة الأساسية للفترة المعنية مع مراعاة الصلة بين برامج هذه المنظمات وخططها المالية.

تقرير عن التقدم المحرز في تنفيذ توصيات المراجع الخارجي للفترة ١٩٩٢-١٩٩٣ والفترة ١٩٩٤-١٩٩٥

٤٥- أخذ **المجلس** علما بالتقدم المحرز في تنفيذ توصيات المراجع الخارجي، وبإحالة ذلك التقرير إلى **اللجنة الاستشارية للأمم المتحدة لشؤون الإدارة والميزانية** و**لجنة المالية** في **منظمة الأغذية والزراعة**، وأثنى على **الأمانة** لحسن إعداد التقرير في شكله الجديد وعلى التقدم الذي أحرز.

المسائل التشغيلية

٤٦- قدمت **للمجلس** في عام ١٩٩٧، تسعة مخططات إستراتيجية قطرية لينظر فيها ويبدى التوجيهات بشأنها، خمسة منها كانت من إقليم أفريقيا، وأربعة من إقليم أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، ويكون بذلك عدد مخططات الإستراتيجية القطرية التي نظر فيها **المجلس** ٣١ مخططا. ونظر **المجلس** أيضا في البرامج القطرية التالية وأجازها: مصر وغانا وهايتي والهند وموريتانيا وموزمبيق واليمن وزامبيا. وبذلك يكون **المجلس التنفيذي** قد أجاز ١٢ برنامجا قطريا.

٤٧- وأجاز **المجلس** خلال العام، سبعة مشروعات إنمائية بتكاليف يتحملها **البرنامج** بلغت ٩٨ مليون دولار لمساعدة ١,٣ مليون شخص. كما أجاز **المجلس** زيادة في ميزانية مشروعين إنمائيين جاريين بقيمة ١٩,٥ مليون دولار لمساعدة ٨٣٧ ٠٠٠ شخص. وأجاز في وقت لاحق ست عمليات لاجئين ونازحين ممتدة بقيمة ٢٠٦ مليون دولار، لتقديم مساعدة إنسانية لعدد ٢,٩ مليون شخص من النازحين والمتأثرين بالحروب. وتم الالتزام بما مقداره ٣٨٠ ٥٥٩ طنا من الأغذية بتكلفة إجمالية بلغت ٣٢٤ مليون دولار.

٤٨- وبالإضافة لذلك، أخذ **المجلس** علما بخمسة مشروعات إنمائية، وبزيادات في الميزانية لمشروعات إنمائية جارية، وبسبعة مشروعات من مشروعات اللاجئين والنازحين الممتدة، وزيادات في ميزانيات ثلاثة مشروعات من مشروعات من مشروعات اللاجئين والنازحين الممتدة، التي أجازتها المديرة التنفيذية في الفترة من ١٩٩٦/٧/١ حتى ١٩٩٧/٦/٣٠.

٤٩- أبانت تجربة **البرنامج** الطويلة في العمليات الممتدة والمعقدة في حالات الطوارئ أن الاستجابة عن طريق الإغاثة بشكلها التقليدي غير مجدية في معالجة مشكلات السكان الذين يحاولون الاستقرار وتأمين العيش في ظروف الصراعات. ويرى **المجلس** بهذا الصدد أن من شأن أنشطة التنمية إذا صاحبت أنشطة الإغاثة أن تعين في إيقاف زياد تدهور البينات الاقتصادية والاجتماعية، وفي وضع الأساس للإبلال من الأزمة وتشجيع المصالحة.

٥٠- ومن الاعتبارات الأخرى التي وجهت مداولات **المجلس** عند فحص **البرامج** والمشروعات المعروضة عليه ليجيزها مسألة ندرة الموارد للأنشطة الإنمائية. وتبعا لتوجيهات **المجلس** للتيقن من أن أضعف الناس في أفقر البلدان هم المستفيدين من مساعدات **البرنامج**، تم تعزيز قدرات وحدة تحليل هشاشة الأوضاع ورسم خرائطها في **البرنامج**، وزيد التعاون مع المنظمات مثل **منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية وبرنامج الأمم المتحدة** الإنمائي **ومنظمة اليونيسيف**. ولقد وضعت مبادئ توجيهية لاستخدام المعونة الغذائية أداة للتنمية في القطاعات الاجتماعية كالصحة والتعليم، وذلك لمساعدة المكاتب القطرية **للبرنامج** في تصميم البرامج بشكل أفضل، يندرج في عمل الإطار العام لمساعدات **الأمم المتحدة** الإنمائية.

٥١- سيتواصل عمل نظام الرصد والتقييم للعامين القادمين في نفس الاتجاه العام الحالي، مع الإضافات والتغيرات في مواضع التركيز الآتية:

- تعزيز القدرات الميدانية، بخلق وظائف للرصد والتقييم في المكاتب الإقليمية **للبرنامج**؛
- سيتواصل العمل من أجل تحديد معايير موحدة لقياس الأداء، مع التركيز على أنشطة **البرنامج** في مرحلة ما بعد الإبلال من الأزمات؛
- سيتم التركيز في مجال الرصد والتقييم على مستوى البرامج وليس المشروعات، وستقدم مبادئ توجيهية من خلال دليل تصميم المشروعات الذي يجرى إعداده الآن؛
- إعداد مبادئ توجيهية قطاعية إضافية، لا سيما في مجال صحة الأمم والطفولة والغذاء مقابل العمل؛
- إدخال آليات لتعزيز المشاركة في الرصد والتقييم؛
- زيادة الجهود الرامية لوضع منهجية مشتركة للتقييم ومؤشرات قياس الأداء **لمنظومة الأمم المتحدة**، وتقاسم المعلومات مع الجهات المانحة الثنائية ومنظمات **الأمم المتحدة** والمنظمات غير الحكومية.

٥٢- في عام، ١٩٩٧، خصص **البرنامج** ٩٣ في المائة من مساعداته الإنمائية لبلدان العجز الغذائي ذات الدخل المنخفض، وأكثر من ٥٠ في المائة من المساعدات الإنمائية لأقل البلدان نموا وذلك تطبيقا للتوجيهات التي وضعها **المجلس**.

زيارة لمشروع البرنامج في الصين

٥٣- متابعة لزيارة الجهات المانحة لمشروع إنمائي يدعمه **البرنامج** في الصين التي تمت في عام ١٩٩٦، نظمت وزارة الزراعة **والبرنامج** زيارة إضافية لعدد أكبر من أعضاء **المجلس التنفيذي** في عام ١٩٩٧. وكان هدف الزيارة هو إطلاع

البعثة على مدى وطبيعة الفقر في الصين وتعاون **البرنامج** في تخفيف وطأة الفقر والجوع عن طريق المشروعات الزراعية المتكاملة. ولقد ضمت البعثة ممثلي ثمانية دول أعضاء ورافقها موظفون من **البرنامج**. وبدأت الزيارة بحلقة عمل ليوم واحد في بكين اشترك فيها أيضا المنسق المقيم **للأمم المتحدة** وممثلي **منظمات الأمم المتحدة** الثلاثة التي مقرها روما، وأعقب ذلك زيارة ميدانية لمقاطعتي غينهاي وغانسو.

٥٤- وجدت البعثة أن المعونة الغذائية في الصين موجهة توجيها حسنا لأفقر المستفيدين. وتسعى المشروعات للجمع بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتحسين البيئية ، لاسيما عن طريق زراعة الغابات وغرس أشجار الفواكه بشكل مكثف وناجح. وتبين للبعثة أن المنافع والبنيات الأساسية قابلة للاستمرارية، وأن للأنشطة أثر إيجابي على البيئية ويمكن تكرارها في أماكن أخرى. ولاحظت البعثة عنصرا إيجابيا تمثل في أنه على الرغم من قضايا الصحة والتعليم وقضايا الجنسين لم تعالج بشكل محدد في المشروعات القديمة إلا أن جهودا خاصة قد وضعت لمعالجة هذه القضايا في المشروعات الجديدة. ولقد تبين للبعثة أن المساهمة المالية لأجهزة الإدارة المحلية وللحكومة كانت عاملا أساسيا في نجاح المشروعات. ,لقد حثت البعثة **البرنامج والصندوق الدولي للتنمية الزراعية** على مواصلة تنفيذ مشروعات مشتركة، وبذل الجهد لتوسيع التعاون مع **منظمة الأغذية والزراعة** ومع أكبر عدد ممكن من الشركاء من **الأمم المتحدة**.

٥٥- وعند نقاش هذه الزيارة وجد **المجلس** أن مثل هذه الزيارات مفيد جدا، وطلب من **الأمانة** تضمين المزيد من الزيارات، ربما لأفريقيا أو أمريكا اللاتينية، في برنامج العمل لعام ١٩٩٨.